

الى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

استنزاف قطاع الماشية ببلادنا، في ظل غياب أي إجراء حكومي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، و بعد.

السيد الوزير المحترم؛

في الوقت الذي جاء فيه القرار الملكي السامي، بإلغاء شعيرة الذبح في عيد الأضحى لسنة 1446 هـ، حفاظًا على القطيع الوطني ودعمًا للفلاحين ومربي الماشية، تحرك لوبي المضاربين وتجار الأزمات لاستغلال هذا الوضع بشكل فاضح، حيث عمدوا إلى شراء أعداد هائلة من المواشي بأثمنة متدنية مستغلين انهيار أسعار الأضاحي بنسبة قاربت النصف، ليعيدوا بيع لحومها بنفس الأسعار المرتفعة التي كانت عليها قبل القرار، دون أي انعكاس إيجابي على القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات.

ورغم هذه الممارسات الخطيرة التي تهدد استدامة قطاع الماشية، يبقى السؤال المطروح هو: هل اتخذت وزارتك الإجراءات الملموسة، والكفيلة بوقف هذا النزيف وضبط السوق، مما يطرح تساؤلات حول دور الحكومة في حماية الثروة الحيوانية وضمان عدالة الأسعار بين المربين والمستهلكين.

إن استمرار هذه التجاوزات دون رقابة أو تدخل، سيؤدي إلى تفاقم استنزاف القطيع الوطني، خاصة في ظل الظروف الصعبة التي تجتازها بلادنا، ويعاني منها القطاع بسبب الجفاف وارتفاع كلفة الأعلاف، وهو ما يستدعي تدخلاً عاجلاً لوقف جشع هذا اللوبي الذي يعمل على تحقيق أرباح خيالية على حساب الفلاحين والمستهلكين معاً.

لذا، نسألكم، السيد الوزير، عن التدابير التي تعتزم وزارتك اتخاذها بشكل فوري لوقف هذا الاستغلال الممنهج لحماية القطيع الوطني من خطر الاستنزاف؟ وما هي الإجراءات المزمع اتخاذها لضمان انعكاس انخفاض أسعار المواشي على أسعار اللحوم، حمايةً للقدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات؟

وتقبلوا، السيد الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

لبنى الصغيرى